



شركة التنمية النفطية (ش.م.ك)
Oil Development Company (K.S.C.)
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

ملخص ما نشر في الصحف المحلية ليوم (الثلاثاء) الموافق 17 مارس 2009
جريدة (الصباح) - صفحة (21) - العدد (296)

الصباح

21

Tuesday 17 March 2009 - No.296 - 1St Year

الصباح الاقتصادي

الثلاثاء، 20 ربيع الأول 1430 - الموافق 17 مارس 2009 - العدد 296 - السنة الأولى

النفط يتراجع إلى 44 دولاراً بعد قرار «أوبك» الإبقاء على الإنتاج مستقراً

الرفاعي: تعطل المشروعات النفطية بسبب الأزمة ينعكس سلباً على إمدادات السوق مستقبلاً

وتوقع أن يتحقق المزيد من مشاركة هذه الشركات مبيناً أن هذا الأمر يتم من خلال اعتماد مرحلة انتقالية تتعاون فيها الشركات النفطية الوطنية والخاصة.
وحول النفط الثقيل الموجود في الكويت أوضح الرفاعي أنه لا يمكن إعطاء أرقام دقيقة حول هذا الأمر ولكن بالتأكيد هناك كميات ضخمة من النفط الثقيل يمكن استغلالها ولكن علينا أن نترك بأن متطلبات إنتاج النفط الثقيل عديدة من حيث حجم الاستثمارات العالمي.
وأكّد أنّ هذا النوع من النفط يحتاج إلى عدد كبير من الآبار ومحطات الطاقة وتحلية المياه وإنتاج البخار ومراكز التجميع وشبكات الانابيب المختلفة عن المنشآت النفطية الاعتيادية.

ولفت إلى الحاجة إلى عمالة ماهرة على مستوى عال إضافة إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي لا تزال تنقصنا لكنها موجودة لدى الشركات العالمية وكل ذلك من أجل تقليل تكلفة إنتاج هذا النوع من النفط وتلافي الأخطاء التي مرت بها الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال.
وذكر أن شركة التنمية النفطية قال الرفاعي إن الشركة أنهت مؤخراً من مراجعة وتحديث عقد الخدمات التشغيلية مع الشركات الأجنبية في حال تمديد مشروع نفط الشمال بعد أن كانت قد وقعت في العام الماضي على مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للبيئة تتعلق بكافة الإجراءات الإدارية والمساعدات الفنية اللازمة في تطبيق النظم والاشتراطات البيئية التي ستدخل في شروط التعاقد مع الشركات النفطية العالمية.

وأضاف أن الشركة وقعت أيضاً عقداً مع شركة «سيراويل العالمية المحدودة» الكندية وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في تقديم الاستشارات البترولية بهدف توفير الخدمات الاستشارية والفنية والتقنية للمشروع في حال إقراره. يذكر أن شركة التنمية النفطية هي الشركة المعنية بمشروع الكويت المعروف بـ «نفط الشمال» الهادف إلى زيادة إنتاج النفط في حقول الشمال من 400 ألف برميل يومياً إلى 900 ألف برميل عبر نقل التكنولوجيا الحديثة لزيادة إنتاج وتطوير حقول النفط الصعبة.

إذا توقف المزيد من المشاريع في الفترة المقبلة مستذكراً بأنه لا يرى رغم ذلك أن الأمر سيستقر مشكلة كبيرة. وقال أنه في مجال النفط الخام لا يزال يعيد عن الفترة التي يتوقع أن ينضب النفط فيها كما أن هناك عدة مشاريع تطويرية واستكشافية بعضها قيد التنفيذ والبعض الآخر قد يستأنف قريباً ربما بعد زوال الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وذكر أن قطاع التكرير يشهد عمليات تطوير للمصافي وإن هناك نهضة في هذا المجال وخصوصاً في شرق آسيا وتحديداً في الصين إضافة إلى المصافي بمنطقة الخليج والشرق الأوسط وحتى في أميركا الجنوبية.

وحول تقييمه لإنتاج الغاز في الكويت قال أن شركة نفط الكويت تعمل بشكل ذووب لإنتاج الغاز الحر وتعزيز هذا العمل في المستقبل ليصل إلى مستويات إنتاج قد تكفي استهلاك الكويت ليكون أحد أهم رواد الطاقة في البلاد لا سيما إذا عادت عجلة المشاريع الكبرى إلى الدوران وتلاشت الأزمة الحالية.

وفي رده على سؤال حول شركات القطاع الخاص العاملة في القطاع النفطي في الكويت قال أن هناك عدداً من الشركات المؤهلة التي حققت إنجازات في نشاطاتها سواء داخل أو خارج الكويت. ورأى ضرورة منح هذه الشركات فرصة للعمل مشيراً إلى أنها عملت في مشاريع محلية عدة وهي تشارك في كافة المناقصات التي تطرحها مؤسسة البترول وشركاتها التابعة.



● هشام الرفاعي

وأشار إلى أن الوضع الراهن لا يزال رغم السلبيات التي يشهدها قادراً على توفير فرص حقيقية لمن يقوم بالتخطيط المسبق موضعاً أن الشركات الخليجية لاسيما النفطية منها قد تستفيد من هذا الوضع خصوصاً أن معظم هذه الشركات هي وطنية وهذا عامل رئيسي في استقرارها وتمكينها من مواجهة الأزمة الحالية. وأوضح الرفاعي أن الوضع الراهن قد يتضمن على المدى البعيد التركيز على صفقات الدمج والاستحواذ بالاعتماد على الطلب الضعيف من أجل توفير أصول عالمية في مجال الاستكشاف والإنتاج.

وعن تقييمه لأوضاع سوق النفط العالمية في الوقت الحالي قال أن الآراء تختلف في هذا الشأن فهناك من يتوقع المزيد من التراجع بسبب الأزمة المالية وهناك من يرى أن الاتجاه سيختلف بدءاً من النصف الثاني من العام الحالي. وأضاف أن «ما ذكرته الإنباء أخيراً عن بدء ظهور النتائج التي هدفت إليها إجراءات خفض التي اتخذتها منظمة أوبك في اجتماعاتها السابقة يعزز رأي احتمال ارتفاع الأسعار مرة أخرى حيث بدأت السوق تعاني من الشح في المعروض النفطي وهو ما قد يدفع بالأسعار إلى الارتفاع بعض الشيء».

وفي تقييمه لمشكلة نقص مصافي التكرير في العالم وتأثيرها على أزمة الطاقة قال الرفاعي أن مشكلة الطاقة في المستقبل قد تتمحور حول النقص في كل من النفط الخام والنفط المكرر على حد سواء خصوصاً

عقب أسعار النفط 4.5 بالمئة إلى حوالي 44 دولاراً للبرميل يوم أمس بعد قرار أوبك الإبقاء على أهداف الإنتاج الحالية دون تغيير. واتفقت أوبك الأحد الماضي على تشديد الالتزام سابقاً بدلا من فرض تخفيضات جديدة وذلك للمساعدة في إصلاح الاقتصاد حتى رغم أن مخزونات النفط الخام العالمية لا تزال مرتفعة نسبياً ورغم تباطؤ الطلب على الوقود.
وهبط الخام الأميركي الخفيف في عقود إبريل نيسان 2.09 دولار إلى 44.16 دولاراً للبرميل. وانخفض سعر مزيج برنت 2.01 دولار إلى 42.92 دولاراً للبرميل.
ومن جانبه قال وزير الطاقة الأميركي ستيفن شو يوم الأحد أنه سيعيد بقرار أوبك عدم إجراء تخفيضات جديدة في إنتاج النفط وإن كان يعتقد أن على الولايات المتحدة أن تواصل محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

تفاقم الأوضاع في ظل انخفاض أسعار النفط الخام

من جهة أخرى قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة التنمية النفطية هشام الرفاعي أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تقليص وتأجيل والغاء عدد من المشاريع في قطاعي النفط والغاز لدى الدول المنتجة وهذا الأمر سينعكس سلباً على الإمدادات في السوق النفطية مستقبلاً.

وأوضح الرفاعي أن الأمر يتفاقم في ظل انخفاض أسعار النفط الخام وارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج والاستكشاف محذراً من أن هذا الوضع سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير عندما يعود الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش ويزيد الطلب على الطاقة من جديد. وأكد أن تأثر المشاريع النفطية بالأزمة المالية ونقص السيولة كانا مازالاً كبيرين لاسيما بعد توقف عدد من المشاريع الضخمة فضلاً عن إلغاء مشاريع أخرى أو تأجيلها أو على الأقل إعادة البحث في تكاليفها وأحجامها مبيناً أن هذا الأمر حدث في كل دول المنطقة على حد سواء لاسيما في السعودية والإمارات.